وذلك أنّ َهم قد ذهبوا في رَفْعِ ثلاثةٍ إلى أنها خبرُ مبتدأ محذوف وقالوا : إنّ َ التقديرَ " ولا تقولوا آلهَتُنا ثلاثةٌ " وليس ذلك بمستقيم . وذلك أنّا إذا قلنا : " ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة " كان ذلك - والعياذ باﷲ - شبه الإِثبات أن هاهُنا آلهةً من حيثُ إنك إذا نفيتَ فإنما تَنفي المعنى المستفادَ من الخبر عن المبتدأ ولا تنفي معنى المبتدأ . فإِذا قلتَ : ما زيدٌ منطلقاً كنتَ نفيتَ الانطلاقَ الذي هو معنى الخبر عن زيدٍ ولم تنفِ معنى زيد ولم توجبْ عدمَه . وإِذا كان ذلك كذلك فإِذا قلنا : " ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة " كنا قد نفينا أن تكونَ عدّ َةُ الآلهةِ ثلاثةً ولم ننفِ أن تكون آلهة - جلّ َ اﷲ تعالى عن الشّ َريك والنّ َظير - كما أنك إِذا قلتَ : ليس أمراؤنا ثلاثةً كنت قد نفيتَ أن تكونَ عدّ َةُ الأمراء ثلاثة ولم تنفِ أن يكون لكم أمراء هذا ما لا شبهة فيه وإذا إن أدى هذا التقدير إلى الفساد وجب أن يعدل عنه إلى غيره والوجه - واﷲ أعلمُ - أن تكونَ " ثلاثة " صفةَ مبتدأ لا خبرَ مبتدأ ويكون التقديرُ : " ولا تقولوا لنا آلهةٌ ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة ثم حذف الخبر الذي هو " لنا " أو في الوجود كما حذف من (لا إله إلا اﷲ) و (ما مِن إلهٍ إلاّ اﷲ) فبقي : ولا تقولوا : آلهةٌ ثلاثةٌ ثم حذف المصوفُ الذي هو آلهة فبقي " ولا تقولوا ثلاثة " . وليس في حذفِ ما قدّ َرنا حذفه ما يتوقّ َف في صحته . أما حذفُ الخبر الذي قلنا إنه " لنا " أو " في الوجود " فمطّ َردٌ في كلّ ِ ما معناهُ التوحيدُ ونفيُ أن يكون مع اﷲ - تعالى عن ذلك - إلهٌ .

وأما حذفُ المصوف بالعدد فكذلك شائعٌ . وذلك أنه كما يسوغُ أن تقولَ : عندي ثلاثة وأنت تريدُ ثلاثَة أثوابٍ . ثم تحذفُ لعلمك أن السامعَ يعلم ما تريدُ . كذلك يسوغُ أن تقول : عندي ثلاثةٌ وأنت تريدُ (أثواب ثلاثة) لأنه لا فصلَ بين أن تجعلَ المقصودَ بالعدد مميّ َزاً وبين أن تجعلَه موصوفاً بالعدد في أنه يحسنُ حذفُه إذا عُلِم المراد . ويُبَيّ ِنُ ذلك أنك ترى المقصودَ بالعدد قد تُرك ذكرُه ثم لا تستطيعُ أن تقدره إلاّ َ موصوفاً وذلك في قولك : عندي اثنانِ وعندي واحدٌ يكون المحذوف هاهنا موصوفاً لا محالةَ نحو : عندي رجلانِ اثنان وعندي دِرْهَمٌ واحدٌ . ولا يكون مميزاً البتةَ من حيثُ كانوا قد رفضوا إضافةَ الواحدِ والاثنين إل الجنسِ فتركوا أن يقولوا : واحدٌ رجالٌ واثنان رجالٌ على حَدّ ِ " ثلاثة رجال " . ولذلك كان قولُ الشاعر - الرجز - :